

المجلد: (الرابع عشر).

العدد: (الحادي والعشرون) أكتوبر ٢٠٢٥م



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

بحث بعنوان:

قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة.

إعداد:

أ.د. على أحمد جاد بدر.

أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الدراسات الأفروأوروبية العليا.

(مصر).

المستخلص.

يهدف هذا البحث إلى: تقديم قراءة تحليلية شاملة في قرارات الأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، من خلال تقييم فاعليتها القانونية والسياسية والتنموية، والكشف عن التحديات البنيوية التي تعوق تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في العدالة والسلام والأمن الدوليين.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بدراسات الحالة من ملفات فلسطين، العراق، ليبيا، سوريا، وأوكرانيا، إضافة إلى تحليل قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

2020-1441

خلص البحث إلى أن القرارات الأممية تعاني من عدم التوازن بين المبادئ القانونية والواقع السياسي، وأن مجلس الأمن يُمثل أكبر نقطة اختلال في النظام الدولي نتيجة لاحتكار الدول الخمس الدائمة العضوية لحق النقض (الفيتو)، ما يفرغ الكثير من القرارات من فعاليتها.

كما أظهرت الدراسة ضعفًا في تنفيذ القرارات التنموية، بسبب غياب الآليات الإنزامية والمساءلة الواضحة، واختتمت الدراسة برؤية إصلاحية شاملة تنادي بإعادة هيكلة مجلس الأمن، وتفعيل دور الجمعية العامة، وتمكين

المنظمات الإقليمية، وتقييد استخدام حق النقض (الفيتو)، لضمان عدالة النظام الدولي واستدامة قراراته.

الكلمات المفتاحية: (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، حق النقض، القرارات الدولية، التنمية المستدامة، إصلاح المنظمات الدولية، العدالة الدولية، الألفية الثالثة).

Abstract.

This study provides a comprehensive analytical reading of United Nations resolutions during the third millennium (2000–2025), assessing their legal, political, and developmental effectiveness.

It investigates the structural challenges hindering the fulfillment of the UN Charter's goals related to international justice, peace, and security.

The research adopts a descriptive-analytical methodology supported by case studies (Palestine, Iraq, Libya, Syria, and Ukraine), alongside an examination of General Assembly and ECOSOC resolutions on sustainable development and human rights.

The findings reveal a persistent imbalance between legal principles and political realities, with the Security Council being the most critical structural flaw due to the monopolization of veto power by the five permanent members. This has significantly weakened the enforceability of many resolutions.

The study also found that developmental and humanitarian resolutions lack binding mechanisms and accountability frameworks. The research concludes with a comprehensive reform vision that calls for restructuring the Security Council, enhancing the role of the General Assembly, empowering regional organizations, and limiting the use of veto power to ensure fairness and sustainability in global governance.

Keywords :(United Nations- Security Council -Veto power- International resolutions- Sustainable development- UN reform- International justice- Third millennium).

قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة.

مقدمة.

منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م، شكّلت منظمة الأمم المتحدة حجر الزاوية في النظام الدولي الحديث، وجاءت عقب حروب عالمية مدمرة بهدف تأسيس إطار قانوني وأخلاقي لضبط العلاقات بين الدول، ومنع النزاعات، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، ورفاه الشعوب.

وقد تطور دور المنظمة بمرور العقود خاصةً مع تعاظم التحديات العالمية وتغير طبيعة الصراعات الدولية من حروب بين الدول المختلفة إلى نزاعات داخلية، وتهديدات غير تقليدية كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والأوبئة، والتغير المناخي.

وفي هذا السياق برزت قرارات الأمم المتحدة كأحد أهم أدواتها في صياغة التوجهات السياسية والقانونية للعالم، ورغم أن هذه القرارات خاصة الصادرة عن مجلس الأمن، تحمل صفة الإلزام القانوني إلا أن فاعليتها كثيرًا ما ترتبط بتوازنات القوى، والمصالح السياسية، واستخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض (الفيتو)، مما أدى إلى إجهاض العديد من المبادرات والقرارات التي كان من الممكن أن تغيّر مسارات القضايا العالمية الحساسة،

مثل القضية الفلسطينية، الحرب في سوريا، أزمة العراق، والتدخل في ليبيا .

ومع بداية الألفية الثالثة وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، دخلت الأمم المتحدة مرحلة جديدة من التفاعل مع النظام الدولي، حيث طغت أجندات الأمن ومكافحة الإرهاب على القرارات الأممية، وأعيد تشكيل أولويات المنظمة لتواكب التحولات غير المسبوقة في العلاقات الدولية.

في ظل صعود قوى جديدة وانكفاء دور بعض الدول الغربية، وتنامي الأزمات الاقتصادية والبيئية، وفي الوقت ذاته سعت المنظمة إلى تعزيز أجندة التنمية من خلال «أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» التي شكلت تحولاً في الرؤية الأممية نحو العدالة والمساواة الاجتماعية، لكنها وُجّهت بتحديات التطبيق في ظل غياب آليات إلزامية فعالة.

وهنا يبرز التساؤل المحوري لهذا البحث: هل كانت قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٢٥) فاعلة في تحقيق أهداف المنظمة كما وردت في ميثاقها؟ ويتفرّع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، منها:

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

١. ما طبيعة التحولات التي طرأت على مضمون القرارات الأممية؟

٢. وما مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذها؟ وما أثر موازين القوى العالمية على هذه القرارات؟

٣. وما هي التناقضات التي تكشفها مواقف الأمم المتحدة في بعض الأزمات الإقليمية والدولية؟

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يقدم قراءة تحليلية معمقة تعتمد على النصوص الأصلية للقرارات، وتقاطعها مع الواقع السياسي والقانوني، وتقييم أثر هذه القرارات في ضوء تطبيقاتها العملية، والإشكاليات التي واجهتها، كما أنه يسلط الضوء على نماذج محددة من الأزمات التي شكّلت اختبارات حقيقية لصدقية القرارات الأممية ومنها الحالة الفلسطينية، العراق، سوريا، ليبيا، السودان، وأوكرانيا.

ونظراً لطبيعة الموضوع المتشابكة فإن الدراسة تعتمد على منهجية متعددة تجمع بين المنهج التحليلي القانوني لفهم النصوص، والمنهج النقدي لتفكيك السياقات السياسية المصاحبة، والمنهج المقارن لمقارنة القرارات عبر مناطق مختلفة وأزمنة متنوعة، كما أن البحث يستند إلى مصادر موثوقة، تشمل وثائق الأمم المتحدة الرسمية، والكتابات الأكاديمية الحديثة، والتقارير

الدولية المختصة، باللغتين العربية والإنجليزية.

وقد سبقت هذه الدراسة أعمال أكاديمية ناقشت فاعلية الأمم المتحدة، إلا أن كثيرًا منها تناول الموضوعات بصورة جزئية أو من منظور قانوني بحت، أما هذه الدراسة فتهدف إلى تقديم رؤية شاملة ومركبة تأخذ بعين الاعتبار البعد القانوني، والسياسي، والتطبيقي، وتضع إطارًا مقارنًا يمكن الاستناد إليه في جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وتقييم مدى التوازن بين المبادئ الأممية والممارسات الفعلية.

وهذا البحث لا يسعى فقط لتوصيف واقع قرارات الأمم المتحدة، بل لتفكيك بنيتها، وتحليل تناقضاتها، وقياس مدى انسجامها مع أهداف المنظمة المعلنة في الميثاق التي تتمركز في حفظ السلم والأمن، تحقيق التعاون الدولي، احترام حقوق الإنسان، وتنمية العلاقات الودية بين الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الألفية الثالثة لم تكن فقط شاهدة على تسارع القرارات الدولية، بل على تآكل شرعيتها أحيانًا وضعف فعاليتها أحيانًا أخرى، مما يفتح الباب للسؤال الأعمق: هل نحن بصدد أزمة القرارات أم أزمة النظام الدولي بأكمله؟

إشكالية الدراسة.

تعد قرارات الأمم المتحدة الأداة التنفيذية الأبرز التي تعكس توجهات المجتمع الدولي تجاه القضايا الدولية المعقدة، وهي نتاج لتفاعل مصالح الدول الأعضاء في ظل الإطار القانوني النظري الذي يفترض أنه قائم على مبادئ الميثاق الأممي.

إلا أن التطورات التي شهدتها العالم منذ مطلع الألفية الثالثة كشفت عن تباينات جوهرية بين نصوص القرارات الأممية وواقع تنفيذها، سواء في مجالات السلم والأمن الدوليين أو قضايا حقوق الإنسان أو التنمية المستدامة. وقد برز هذا التباين بوضوح في تعاظم المنظمة مع النزاعات المزمرة، مثل الصراع العربي-الإسرائيلي، والأزمة السورية، والملف النووي الإيراني، والحرب في أوكرانيا، ورغم تعدد القرارات المتعلقة بهذه القضايا إلا أن التنفيذ ظل رهيناً باعتبارات سياسية، وفي أحيان كثيرة خاضعاً لاستخدامات انتقائية لحق النقض (الفيتو)، الأمر الذي أضعف من هيبة الأمم المتحدة، وأثار تساؤلات واسعة حول شرعية قراراتها، ومصداقيتها، وفعاليتها.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

وتكمن إشكالية هذه الدراسة في التباين الحاد بين الأهداف المعلنة لقرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة، وبين مدى قدرتها الفعلية على إحداث أثر حقيقي في العلاقات الدولية، سواء من حيث التنفيذ أو الاستجابة لأزمات السلم والأمن، أو من حيث تعزيز العدالة الدولية.

وتتمثل الإشكالية في السؤال الرئيس التالي: إلى أي مدى نجحت قرارات الأمم المتحدة الصادرة خلال الألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٢٥م) في تحقيق أهدافها المعلنة في مجالات السلم، الأمن، حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة؟ وينتج عن هذا التساؤل أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:-

(1) ما هي أبرز التحولات الموضوعية والشكلية التي طرأت على قرارات الأمم المتحدة خلال هذه الفترة؟

(2) ما مدى التزام الدول الأعضاء، لا سيما القوى الكبرى، بتنفيذ تلك القرارات؟

(3) ما الأدوار التي لعبتها المصالح الجيوسياسية وحق النقض (الفيتو) في عرقلة أو توجيه القرار الأممي؟

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

4) ما مدى التوافق بين القرارات الأممية وميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المبادئ المتعلقة بالمساواة في السيادة، وعدم التدخل، وحماية حقوق الإنسان؟

5) كيف أثرت هذه القرارات في عدد من الأزمات الدولية المحددة: (فلسطين، العراق، سوريا، ليبيا، أوكرانيا، السودان)؟

6) هل يمكن القول إن فاعلية قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة تؤثر إلى أزمة بنوية في النظام الدولي الراهن؟
أهداف الدراسة.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

أ) تحليل قرارات الأمم المتحدة الصادرة في الألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، من حيث خلفياتها، صياغاتها، تطبيقاتها، ومدى انسجامها مع مبادئ الميثاق الأممي، مع التركيز على التحديات التي تعترض تنفيذها والانتقادات التي تواجهها، في ضوء التغيرات البنوية في النظام الدولي.

ب) تحليل السمات الموضوعية والشكلية لقرارات الأمم المتحدة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على نوعية القضايا التي تم تناولها، وتغير الأولويات الدولية،

مثل القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر (UNSC Resolution ١٣٧٣، ٢٠٠١)، والقرارات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥، ١/٧٠/A/RES).

ت) دراسة مدى التزام الدول الأعضاء، خاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بتطبيق هذه القرارات، ومعرفة تأثير الفيتو على مسار العدالة الدولية.

ث) تحديد الأثر الواقعي لعدد من القرارات الأممية على أزمات محددة مثل: (فلسطين، العراق، سوريا، ليبيا، السودان، وأوكرانيا)، وتحليل التناقض بين القرار وتنفيذه.

ج) تحليل دور المصالح الجيوسياسية والتكتلات الدولية في صياغة وتوجيه قرارات الأمم المتحدة، وتأثير ذلك على استقلالية المنظمة وحياديتها.

ح) استخلاص المؤشرات التي تعكس فعالية أو محدودية قرارات الأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن العالمي، والتنمية، وحماية حقوق الإنسان.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

خ) اقتراح توصيات عملية لإصلاح آليات إصدار وتنفيذ القرارات الأممية، بما يعزز من مصداقية المنظمة وشرعيتها المستقبلية، خاصة في ضوء التحديات العالمية الجديدة مثل التغير المناخي، الأوبئة، وصعود القوى الدولية الجديدة.

وهنا نشير إلى أن تحقيق هذه الأهداف لا يقتصر على التوصيف النظري، بل يمتد إلى تقديم قراءة نقدية متوازنة تتعامل مع النص القانوني للقرارات من جهة، ومع الواقع السياسي العالمي من جهة أخرى، مما يسهم في تعزيز فهم أفضل لوظيفة الأمم المتحدة، وحدود فاعليتها، وسبل تطوير أدائها في المرحلة القادمة. أهمية الدراسة.

أولاً: الأهمية العلمية والأكاديمية.

تأتي هذه الدراسة في وقتٍ يشهد فيه النظام الدولي تحولات عميقة ومعقدة على المستويات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، حيث تتزايد الحاجة إلى التقييم الموضوعي والموثق لأداء المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة. وتُعدّ هذه الدراسة ذات أهمية علمية لكونها:-

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

(1) تسهم في تطوير المعرفة الأكاديمية حول طبيعة القرارات الأممية، من خلال تحليل مضمونها، وخلفياتها السياسية، ومدى التزام الدول الأعضاء بها .

(2) تملأ فراغاً في الأدبيات العربية المعاصرة، إذ لا تزال معظم الدراسات حول الأمم المتحدة تركز على الجوانب القانونية النظرية دون الغوص في التحولات التطبيقية التي طرأت على قرارات المنظمة في الألفية الثالثة.

(3) تربط بين النص القانوني للقرار الأممي والواقع الجيوسياسي، ما يمنح الدراسة طابعاً نقدياً وتحليلياً يتجاوز التوصيف التقليدي.

(4) تعتمد على مصادر ثنائية اللغة (عربية وإنجليزية)، مما يعزز شمولية التحليل، ويمنح الباحثين العرب مدخلاً موثقاً ومحدثاً إلى النقاشات الدولية المعاصرة حول مستقبل المنظمة الأممية.

ثانياً: الأهمية العملية.

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل استمرار النزاعات الإقليمية وتزايد الانتقادات لدور الأمم المتحدة من حيث:-

(1) إبراز التحديات التي تعوق تنفيذ القرارات الأممية في القضايا المزمنة، مما يساعد صناع القرار والدبلوماسيين على إدراك مكانم الخلل في النظام الدولي الحالي.

(2) تسليط الضوء على دور الدول الكبرى في توجيه أو إعاقة القرارات الأممية، وهو ما يُعدّ مدخلاً مهمًا لفهم السياسات الدولية وتوجهات القوى الفاعلة.

(3) تقديم توصيات قابلة للتطبيق من أجل إصلاح آليات القرار داخل المنظمة، خصوصًا في ما يتعلق بمجلس الأمن واستخدام الفيتو.

(4) تمكين المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني من استخدام نتائج الدراسة في الضغط نحو إصلاح المنظومة الأممية بما يخدم العدالة الدولية.

وهنا نشير إلى تزامن هذه الدراسة مع لحظة حرجة في التاريخ الدولي حيث :-

تستمر الحروب والنزاعات في مناطق عدة دون حلول أممية فعالة، وتتصاعد الانتقادات الشعبية والرسمية لأداء الأمم المتحدة في ظل أزمات إنسانية وحقوقية كبرى، وتزداد الدعوات الدولية لإصلاح المنظمة ومراجعة بنيتها بما يعكس التوازنات الدولية الجديدة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

وعليه فإن هذا البحث يأتي في توقيت بالغ الأهمية، يفرض طرحًا علميًا جادًا لتقييم أداء الأمم المتحدة، ورسم ملامح الطريق نحو منظمة أكثر عدالة وفاعلية وشرعية.

منهجية الدراسة.

تتطلب دراسة قرارات الأمم المتحدة الصادرة خلال الألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٢٥) منهجًا علميًا مركبًا يستجيب لتعدد أبعاد الموضوع، سواء القانونية، أو السياسية، أو المؤسسية.

وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التحليلية والنقدية التي تستند إلى تحليل محتوى القرارات الأممية، وربطها بالسياق الدولي والسياسي الذي صدرت فيه، ومدى فعاليتها التطبيقية، وانسجامها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونتائجها على أرض الواقع.

ولذلك نعتمد على عدة نتائج بحثية:-

أ) المنهج التحليلي النصي (Content Analysis Method): يعتمد هذا المنهج على تحليل نصوص قرارات الأمم المتحدة من خلال قراءة دقيقة لبنودها، أهدافها، وصياغاتها القانونية، خاصة تلك الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة خلال الفترة المحددة.

مثال: تحليل مضمون القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) حول ليبيا، والقرار ١٣٢٥

(٢٠٠٠) حول المرأة والسلام.

ب) المنهج النقدي (Critical Approach): يُستخدم هذا المنهج لتفكيك العلاقة بين القرارات الأممية والواقع السياسي الدولي، وكشف التحيزات البنيوية أو الاستخدامات المزدوجة للشرعية القانونية، فهو يساعد على فهم كيف تُستخدم بعض القرارات كأدوات سياسية في صراعات القوى الكبرى بدلاً من أن تكون تعبيراً عن إرادة جماعية.

ت) المنهج المقارن (Comparative Method): يُعتمد هذا المنهج لمقارنة قرارات الأمم المتحدة في أقاليم مختلفة (الشرق الأوسط، أفريقيا، أوروبا) أو بشأن قضايا متشابهة، مع تتبع مدى اختلاف التفاعل الدولي معها.

مثال: مقارنة آلية التعامل مع القضية الفلسطينية (الفيثو الأمريكي) بالقضية الأوكرانية (قرارات الجمعية العامة دون مجلس الأمن).

المنهج التاريخي (Historical Method): لتتبع تطور بنية القرار الأممي من نهاية الحرب الباردة حتى الآن، وربط السياق السياسي الزمني بمخرجات القرار الدولي.

وهنا نشير إلى أدوات جمع المعلومات وتتمثل فيما يلي:-

أ) الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة (un- / resolutions.un.org).org

ب) قاعدة بيانات مجلس الأمن والأمانة العامة والجمعية العامة.

ت) كتابات أكاديمية محكمة (كتب، مقالات، دراسات حالة) باللغتين العربية والإنجليزية.

ث) تقارير المنظمات الدولية ك هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومجموعة الأزمات الدولية.

تمتد فترة الدراسة من يناير ٢٠٠٠ حتى ديسمبر ٢٠٢٥، وهي مرحلة تتميز بعدة تحولات محورية في العلاقات الدولية، أبرزها:-

1) أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وتحولات القرار الأممي تجاه الإرهاب.

2) الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣م) واستخدام مجلس الأمن كمظلة شرعية.

3) الحراك العربي ٢٠١١م وتداعياته على القرارات الدولية.

4) التدخلات الروسية في أوكرانيا (٢٠١٤-٢٠٢٢م) وموقف المنظمة منها.

(5) أزمة كوفيد-19 وأثرها على البنية الدولية.

(6) أزمة غزة والحرب في السودان والقرن الإفريقي (2023-2024م).

حدود الدراسة.

(1) الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على القرارات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة (وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة)، دون أن تتناول التصريحات أو التقارير غير الرسمية.

(2) الحدود الزمانية: تغطي الفترة من عام 2000 إلى 2025.

(3) الحدود الجغرافية: تشمل الدراسة قرارات ذات طابع عالمي، لكن مع التركيز على المنطقة العربية، أفريقيا، وأوروبا الشرقية باعتبارها مسرحاً لتطبيق عدد كبير من القرارات.

الدراسات السابقة.

تحظى موضوعات الأمم المتحدة وفاعلية قراراتها باهتمام أكاديمي واسع، خصوصاً في ظل التحديات التي تواجه المنظمة في الألفية الثالثة، إلا أن ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها على التحليل النقدي المقارن للقرارات الأممية ما بين 2000 و2025، وهو ما لم يتناول بالتركيز نفسه في

الدراسات السابقة، التي كثيرًا ما ركزت على الجوانب القانونية المجردة أو على أقاليم محددة دون قراءة شاملة، وسوف نتعرض لها على النحو التالي :-

أولاً: الدراسات العربية.

(1) الأشعل، عبد الله (٢٠٢١). «الأمم المتحدة والقانون الدولي في ظل اختلال موازين القوى». القاهرة: دار الشروق. يقدم الدكتور الأشعل قراءة قانونية وسياسية نقدية لدور الأمم المتحدة، ويركز على تغول القوى الكبرى في مجلس الأمن خصوصًا الولايات المتحدة، مما أضعف تطبيقات العدالة الدولية، خاصة في القضية الفلسطينية والعراق. وتوضح الدراسة كيف أن الفيتو الأمريكي أصبح أداة لتعطيل إرادة المجتمع الدولي، وتركز على الحالة العربية، وتغيب عنها الرؤية المقارنة.

(2) شفيق، عاطف (٢٠١٧). «دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين بعد عام ٢٠٠٠». مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة الجزائر. تناول البحث تحليلًا لقرارات مجلس الأمن بعد أحداث ١١ سبتمبر، مع الإشارة إلى التحول نحو الأجندة الأمنية على حساب التنمية. وتوضح الدراسة انتقال المنظمة من الشرعية الوقائية إلى الشرعية التبريرية، ولا

تشمل تحليلاً للقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية.

3) عطية، منى (٢٠١٥). «العدالة الدولية بين النظرية والتطبيق: حالة الأمم المتحدة». مجلة العلوم القانونية، جامعة عين شمس. وتنتقد الكاتبة ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي من خلال قرارات الأمم المتحدة، وترى أن المنظمة عاجزة أمام القوى الكبرى. وتوثق التناقض بين ميثاق الأمم المتحدة وممارسات مجلس الأمن ، ولكن لا تتناول دراسات الحالة للمقارنة، وتعتمد على التحليل النظري فقط.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

1) Weiss, Thomas G. (2016). *What's Wrong with the United Nations and How to Fix It*. Polity Press.

تعد هذه الدراسة من أبرز المراجع النقدية حول المنظمة، ويبين المؤلف أزمة المصادقية والفعالية في قرارات الأمم المتحدة، ويركز على مشكلات البيروقراطية، والتمويل، وتحكم القوى الخمس الكبرى ، وي طرح إصلاحات واقعية قابلة للتطبيق لتعزيز حيادية القرار الأممي، إلا أنه لا يتناول الألفية الثالثة كمرحلة تحليلية مستقلة.

- 2) Chesterman, Simon (2011). Reforming the United Nations: Legitimacy, Effectiveness and Power After Iraq. New York: NYU Press.

يركز الكتاب على التحديات التي واجهت الأمم المتحدة بعد الغزو الأمريكي للعراق، وخاصة فقدان الشرعية الدولية نتيجة استخدام قرارات المنظمة خارج سياقها الأصلي، وقام بتحليل عميق لأزمة الشرعية بعد ٢٠٠٣م، إلا أن تركيزه الأساسي على العراق دون ربط مع القضايا الأخرى.

- 3) Howard, Lise Morjé (2019). Power in Peacekeeping. Cambridge University Press.

تناقش الكاتبة دور القوة الناعمة في تنفيذ قرارات حفظ السلام، وتنتقد فشل الأمم المتحدة في فرض التزامات حقيقية على الدول المتنازعة، وقامت بتحليل تأثير توازن القوى في فاعلية عمليات السلام، وقامت بالتركيز على بعثات حفظ السلام دون قرارات مجلس الأمن ككل.

4) United Nations University Policy Briefs (2022). UN Decision-making in a Multipolar World.

تناقش الورقة التحول من الأحادية الأمريكية إلى التعددية الدولية، وتأثيره على طبيعة قرارات الأمم المتحدة، وترصد التغير البنيوي في طبيعة النظام العالمي، مع تحليل عام دون تركيز على القرارات المفردة. وفي سياق دراسة قرارات الأمم المتحدة فإن معظم الأدبيات المنشورة، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، تركز على الجوانب القانونية أو الأخلاقية العامة، أو تتناول موضوعات جزئية كدور مجلس الأمن، دون تقديم قراءة شاملة ومقارنة زمنية وتحليلية ممتدة للقرارات خلال الألفية الثالثة بأكملها (٢٠٠٠-٢٠٢٥) وفي ذلك تتمثل الفجوة المعرفية.

وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال:

تقديم تحليل زمني ممتد يغطي ٢٥ عامًا من قرارات الأمم المتحدة، والجمع بين المنهج القانوني والتحليل السياسي المقارن، والتركيز على نماذج تطبيقية واقعية لقياس أثر القرار الأممي، وتقديم رؤية تحليلية تراعي البعد الجغرافي، والتعدد اللغوي للمصادر، والتحول البنيوي في العلاقات الدولية.

ولذلك تقدم الدراسة إضافة علمية أصلية إلى حقل دراسات العلاقات الدولية والقانون الدولي، من خلال معالجة متكاملة ومعقدة، تتجاوز العروض الجزئية أو السردية التي حملتها الأدبيات السابقة. فرضيات الدراسة.

في ضوء الإشكالية البحثية المطروحة والفجوة المعرفية المحددة، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات العلمية التي تمثل تصورات مبدئية قابلة للتأكيد أو الدحض من خلال التحليل النقدي والمنهجي للنصوص والوقائع، وتتمثل فيما يلي:-

(1) تخضع معظم قرارات الأمم المتحدة الصادرة خلال الألفية الثالثة لمعادلات القوة والنفوذ الجيوسياسي، أكثر من خضوعها لمبادئ القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

(2) تراجعت فعالية قرارات الأمم المتحدة في حل النزاعات وتحقيق السلام الدولي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥، رغم إزدياد عددها وتنوعها الموضوعي.

(3) تُوظف القرارات الأممية أحياناً كغطاء شرعي لتدخلات عسكرية ذات أهداف سياسية، مما يفقدها حيادها المفترض ويثير أزمة شرعية.

(4) تختلف صياغات ومضامين القرارات الأممية باختلاف الأطراف المعنية وطبيعة الدول المتورطة.

(5) تعاني قرارات الأمم المتحدة من قصور في آليات المتابعة والتنفيذ، مما يجعلها أقرب إلى التوصيات منها إلى الإجراءات الملزمة.

(6) تسهم ازدواجية المعايير في إضعاف مصداقية الأمم المتحدة أمام الرأي العام العالمي، وتهدد شرعيتها الأخلاقية.

(7) غياب الإرادة السياسية الدولية لإصلاح مجلس الأمن يكرّس الخلل البنيوي في نظام اتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة.

ولاشك أن التحقق من صحة هذه الفرضيات سيمكننا من:-

تحديد طبيعة التحديات التي تواجه فاعلية القرارات الأممية، واقتراح الإصلاحات البنيوية والتشريعية التي تعزز من استقلالية وهيبة المنظمة، وإعادة تقييم دور الأمم المتحدة في إدارة النظام الدولي خلال الألفية الثالثة.

المطلب الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقرارات الأممية وتطبيقاتها.

أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري لقرارات الأمم المتحدة.

تشكل قرارات الأمم المتحدة الأداة الأساسية التي تُعبر من خلالها المنظمة عن إرادتها الجماعية في معالجة القضايا الدولية، سواء من خلال توصيات الجمعية العامة أو قرارات مجلس الأمن الملزمة، وقد تنوعت هذه القرارات في الألفية الثالثة بين ما هو سياسي، أممي، إنساني، اقتصادي وبيئي، مما يفرض ضرورة التأسيس لفهم نظري ومنهجي لطبيعتها، مصادرها، وآليات اتخاذها، وذلك قبل الخوض في تحليل مضمونها وتقييم فعاليتها.

(1) مفهوم قرارات الأمم المتحدة.

تُعرف قرارات الأمم المتحدة بأنها: «الأدوات الرسمية التي تُعبر من خلالها أجهزة المنظمة عن مواقفها وتوجهاتها تجاه القضايا الدولية، وتُصدر إما بشكل ملزم أو غير ملزم، وفقاً لطبيعة الجهاز مصدر القرار»^(١).

١. Weiss, T. G. (2016). What's Wrong with the United Nations and How to Fix It (2nd ed.). Polity Press.p.21.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

وقرارات مجلس الأمن ملزمة للدول الأعضاء بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذا صدرت في سياق تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان. وقرارات الجمعية العامة تحمل طابعًا توصيًّا في الغالب، لكنها تُعبر عن الإرادة الأخلاقية والسياسية للمجتمع الدولي، ويُفرض القانون الدولي بين القرار الذي يتضمن التزامات قانونية محددة، وبين التوصية العامة التي تهدف لتوجيه أو حشد المواقف.

ووفقًا للمادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة: «يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقًا لهذا الميثاق»^(٢).

(2) أنواع قرارات الأمم المتحدة.

تُقسم القرارات الأممية من حيث طبيعتها إلى^(٣):-

أ) قرارات ملزمة: وهي صادرة غالبًا عن مجلس الأمن، وتتعلق بحفظ السلم وفرض العقوبات أو تفويض التدخل العسكري.

ب) قرارات غير ملزمة: تصدر عن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل توصيات تتعلق بالتنمية، البيئة، حقوق الإنسان، أو إدانة ممارسات معينة.

٢. United Nations. (1945). Charter of the United Nations. Article.25 <https://www.un.org/en/about-us/un-charter>.

٣. Howard, L. M. (2019). Power in Peacekeeping. Cambridge University Press.p56.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

ت) قرارات إجرائية أو تنظيمية: تتعلق بإدارة شؤون الأمم المتحدة الداخلية، مثل انتخاب الأمين العام، أو تشكيل اللجان، وتلاحظ الباحثة Lise Howard أن: «الفصل بين الملزم وغير الملزم لم يعد كافيًا لفهم التأثير السياسي الفعلي للقرار الأممي».

(3) الأجهزة الرئيسية المنتجة للقرارات.

أ) مجلس الأمن الدولي.

أهم وأقوى جهاز في الأمم المتحدة، ويمكك صلاحية إصدار قرارات ملزمة بموجب الفصل السابع. ويتألف من ١٥ عضوًا، منهم ٥ دائمين يملكون حق النقض (الفيتو): الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا.

هذا ولقد أصدر المجلس في الألفية الثالثة قرارات مصيرية بشأن العراق، أفغانستان، سوريا، ليبيا، ومالي.

ب) الجمعية العامة.

تضم جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. وتصدر قرارات غير ملزمة لكنها ذات طابع رمزي وأخلاقي، مثل القرار ١٩/٦٧ (٢٠١٢) الذي منح فلسطين صفة دولة مراقبة.

ت) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC).

يختص بالقضايا التنموية، والاجتماعية، والبيئية، ويصدر قرارات في مجالات، مثل: حقوق المرأة، محاربة الفقر، دعم أهداف التنمية المستدامة.

4) المعايير القانونية لشرعية القرار الأممي.

يشترط في القرار الأممي أن يستوفي جملة من المعايير القانونية والسياسية ليكتسب شرعيته الدولية منها (٤):-

أ. الانسجام مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة (عدم التمييز، احترام سيادة الدول، تحقيق الأمن الجماعي).

ب. صدوره بأغلبية قانونية (٩ أعضاء على الأقل في مجلس الأمن، دون اعتراض من أي عضو دائم).

ج. وضوح الصياغة وارتباطها بالميثاق، مثل: (الإشارة للفصل السابع أو السادس).

٤. Chesterman, S. (2011). Reforming the United Nations: Legitimacy, Effectiveness and Power After Iraq. NYU Press.p.33.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

د. عدم تعارضه مع القواعد الآمرة في القانون الدولي العام (jus cogens).

يُلاحظ أن: العديد من القرارات الأممية تصطدم بمعايير الشرعية الدولية بسبب غلبة الاعتبارات السياسية على القانونية (٥).

(5) تطور مضمون القرار الأممي في الألفية الثالثة.

شهد مضمون قرارات الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ تطورًا واضحًا، تجلّى في :-

أ) التركيز الأكبر على مكافحة الإرهاب، خاصة بعد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب.

ب) زيادة في القرارات المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، مثل: القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام.

ت) التوسع في استخدام الفصل السابع للتدخلات الدولية، كما في ليبيا وساحل العاج ومالي.

ارتباط القرارات بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) منذ ٢٠١٥.

o. International Crisis Group. (2020). The UN Security Council in Crisis. Brussels: ICG Reports.p.8.

كما يشير تقرير منظمة International Crisis Group (٢٠٢٠) إلى أن: «قرارات الأمم المتحدة باتت أكثر تفاعلاً مع القضايا الاجتماعية والبيئية، لكنها لا تزال أداة تخضع للتجاذبات الجيوسياسية»^(٦).

(6) التحديات التي تواجه قرارات الأمم المتحدة.

هناك العديد من التحديات التي تواجه القرار الأمنى منها^(٧):

أ) الهيمنة السياسية داخل مجلس الأمن، واستخدام الفيتو لتجميد قرارات مهمة، مثل: (القضية الفلسطينية والسورية).

ب) تعدد التفسيرات القانونية للنصوص الغامضة، مما يُضعف من إلزامية التنفيذ.

ت) غياب آليات التنفيذ الفعالة، باستثناء ما يُخوله الفصل السابع.

ث) ازدواجية المعايير وانتقائية التطبيق، ما يؤدي إلى إزواجية أزمات الثقة بين الشعوب والمنظمة.

٦. Glennon, M. (2003). Limits of Law, Prerogatives of Power: Interventionism after Kosovo. Palgrave Macmillan.p.15

٧. انظر: شفيق، عاطف. (٢٠١٧). «دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين بعد عام ٢٠٠٠». مجلة البحوث القانونية والسياسية. جامعة الجزائر.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

يقول المفكر القانوني مايكل جلينون: «إن الأمم المتحدة، رغم ميثاقها الطموح، رهينة مصالح القوى الكبرى، والقرار فيها أداة سياسية أكثر من كونه قانونية».

إن يمكن القول إن: قرارات الأمم المتحدة تُجسد من الناحية النظرية، إرادة دولية جامعة تهدف لحفظ السلم، وتحقيق العدالة، والتنمية، إلا أن تطبيق هذه القرارات عملياً يظل خاضعاً لاعتبارات القوة والنفوذ، وفي الألفية الثالثة ورغم تطور مضمون القرارات واتساع مجالاتها، إلا أن فعاليتها وشرعيتها أصبحت محل جدل واسع، مما يدعو إلى مراجعة بنيوية لآليات اتخاذ القرار الدولي.

2020-1441

ثانياً: تطبيقات عملية لقرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة.

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق الإطار المفاهيمي والنظري لقرارات الأمم المتحدة، ننتقل إلى دراسة حالات تطبيقية محددة تُجسد طبيعة تلك القرارات، وكيفية صدورها، وسياقاتها السياسية، ومدى فعاليتها أو محدوديتها. وتُختار هذه الحالات لكونها تمثل أبرز الأزمات الدولية المعاصرة، التي تفاعل معها المجتمع الدولي من خلال القرارات الأممية، وتتنوع نتائجها بين النجاح والإخفاق.

(1) القضية الفلسطينية.

(أ) سياق القرار.

القضية الفلسطينية تُعد أقدم ملف على جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث تعود أولى قراراتها إلى عام ١٩٤٧ (القرار ١٨١)، إلا أن الألفية الثالثة شهدت صدور عشرات القرارات المتعلقة بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك^(٨):-

- قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ (٢٠١٢): منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو.
- قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦): إدانة الاستيطان الإسرائيلي واعتباره غير قانوني.

(ب) المعوقات.

✓ الفيتو الأمريكي عطل العديد من مشاريع القرارات الأكثر إلزامًا، خاصة المتعلقة بالإجراءات العقابية ضد إسرائيل.

٨. الأشعل، عبد الله. (٢٠٢١). الأمم المتحدة والقانون الدولي في ظل اختلال موازين القوى. القاهرة: دار الشروق.

✓ غياب الآليات التنفيذية الفعلية، واعتماد المنظمة على «الإجماع الأخلاقي». يقول الباحث Falk إن «فلسطين كانت وستبقى اختباراً أخلاقياً للأمم المتحدة، لا يمكن تجاوزه»^(٩).

ورغم تواتر القرارات وتأكيداتها على الحقوق الفلسطينية؛ فإن فاعليتها كانت شبه معدومة، مما جعلها أقرب إلى بيانات سياسية منها إلى أدوات قانونية ملزمة.

(2) العراق - قرارات ما بعد الغزو.

(أ) القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣م).

صدر بعد الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، وشرع دور قوات الاحتلال من خلال الاعتراف بـ «سلطة الائتلاف المؤقتة»، كما طالب بإعادة الإعمار ومراقبة استخدام الموارد النفطية، وهنا نشير إلى أنه لم يصدر قرار يجيز الغزو ذاته، مما أدى إلى اعتبار التدخل «غير قانوني» بموجب القانون الدولي^(١٠).

٩. Falk, R. (2017). Palestine's Horizon: Toward a Just Peace. Pluto Press.p.93 .

١٠. Chesterman, S. (2011). Reforming the United Nations. NYU Press., p51..

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

القرار ١٤٨٣ / ٢٠٠٣م، جاء لتقنين الواقع بعد وقوع الفعل، ما عرض مصداقية مجلس الأمن لهزة قوية، إذن لقد تحوّلت الأمم المتحدة إلى طرف تابع لقوى الاحتلال، وفقدت حيادها، ولم تُفلح قراراتها اللاحقة في احتواء الانقسام الداخلي أو إعادة الاستقرار.

(3) ليبيا- من التفويض إلى الانهيار.

(أ) القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)(١١).

أصدره مجلس الأمن استنادًا إلى الفصل السابع، وسمح بـ«اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة» لحماية المدنيين، بما في ذلك منطقة حظر طيران. وامتنعت روسيا والصين عن التصويت، ما سمح بتمريره.

هذا ولقد استخدم القرار لتغطية التدخل العسكري لحلف «الناتو» الذي أسفر عن إسقاط النظام الليبي. وأدى ذلك إلى انهيار الدولة وانتشار الفوضى والانقسام السياسي. ووصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القرار بأنه: «خدعة استخدمت لإحداث تغيير النظام تحت غطاء إنساني»^(١٢).

١١. RT News. (2016). Putin slams UN cover for NATO intervention in Libya.

١٢. United Nations Security Council. (2011). Resolution 1973 (on Libya).

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

ولقد شكّل هذا القرار نقطة تحول في النقاش العالمي حول: «مبدأ مسؤولية الحماية» R2P.

وزادت الشكوك في مصداقية مجلس الأمن خاصة لدى الدول النامية.

(4) سوريا- قرارات معطّلة بالفيتو^(١٣).

منذ ٢٠١١، استخدمت روسيا والصين الفيتو أكثر من ١٥ مرة لمنع صدور قرارات ضد النظام السوري. ومشاريع القرارات شملت وقف القصف، فتح ممرات إنسانية، إحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

النتائج: ولاشك أن الانقسام الحاد داخل مجلس الأمن، أدى إلى فشل المنظمة في لعب أي دور حاسم في إنهاء الصراع. تصف الباحثة -Lise Howard هذا الإخفاق بأنه «الأكثر إخراجًا لمجلس الأمن منذ الحرب الباردة».

(5) أوكرانيا- صراع الصلاحيات والتوازنات.^(١٤)

١. الغزو الروسي لأوكرانيا (٢٠٢٢م).

استخدمت روسيا الفيتو لتعطيل أي إدانة في مجلس الأمن، ولجأت الدول الغربية إلى الجمعية العامة، التي أصدرت: القرار ES-11/1 (٢٠٢٢):
ويطالب بانسحاب روسيا فورًا من الأراضي الأوكرانية.

١٣. Howard, L. M. (2019). Power in Peacekeeping. Cambridge University Press.p.121.

١٤. United Nations General Assembly. (2022). Resolution ES-11/1 (on Ukraine).

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

ورغم أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، فإنها شكّلت «شرعية أخلاقية» واسعة. كشفت عن محدودية مجلس الأمن و«أزمته البنيوية». هذا ولقد قال الأمين العام للأمم المتحدة: «نحن نعيش في عالم مكسور، والنظام الدولي تحت الاختبار»^(١٥).

(6) السودان- تكرار النمط الأفريقي.

مجلس الأمن أصدر قرارات عديدة حول دارفور وجنوب السودان مثل: القرار ١٥٩٣ - ٢٠٠٥ الذي أحال الوضع للمحكمة الجنائية الدولية. ورغم ذلك لم يُنفذ أي قرار بفاعلية على الأرض، خاصة بعد رفض الخرطوم تسليم البشير. نتيجة تحليلية مشتركة.

وتُظهر هذه الحالات أن فاعلية القرار الأممي لا تتوقف فقط على مضمونه القانوني، بل على الإرادة السياسية الدولية، وموازن القوى مع غياب آليات التنفيذ، والتوظيف السياسي لمفهوم الحماية.

١٥. UN News. (2022). UN Chief: "World is broken" amid Ukraine war. <https://news.un.org>.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

وتبين الحالات التطبيقية أن قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة قد تعددت وتنوعت، إلا أن الفاعلية الحقيقية ظلت متذبذبة وغير مستقرة، ففي حين نجحت بعض القرارات في توفير غطاء شرعي دولي، فإن كثيراً منها فشل في إحداث أي أثر ملموس نتيجة هيمنة المصالح السياسية، وغياب التوازن داخل مجلس الأمن الدولي، وضعف آليات المتابعة والتنفيذ، وتؤكد هذه المعايينات ضرورة إعادة هيكلة آليات القرار الأممي، وربما إصلاح مجلس الأمن ذاته.

المطلب الثاني: قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن، الجمعية العامة، المحلية الاقتصادية).

أولاً: توازنات القوة وآليات اتخاذ القرار في مجلس الأمن.

يُعد مجلس الأمن الجهة الوحيدة داخل منظومة الأمم المتحدة التي تمتلك صلاحية إصدار القرارات الملزمة وفقاً للفصل السابع من ميثاق المنظمة الأممية وبالرغم من طابعه القانوني الظاهري إلا أن آليات اتخاذ القرار داخله تخضع لاعتبارات سياسية وجيوستراتيجية معقدة، أبرزها هيمنة الدول الخمس دائمة العضوية واستخدامها لحق النقض (الفيتو)، مما يخلق اختلالاً واضحاً في مبدأ «المساواة السيادية بين الدول».

وهنا نسعي إلى تقديم قراءة نقدية في بنية مجلس الأمن، واستعراض أدوات اتخاذ القرار فيه مع تحليلٍ لأثر الفيتو على فاعلية القرارات، ثم تقييم الجهود الدولية لإصلاح المجلس خلال الألفية الثالثة.

١- مجلس الأمن - البنية والسلطات. (١٦).

يتكون من ١٥ عضوًا: ٥ دائمون (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) و ١٠ غير دائمين يُنتخبون لمدة سنتين، ولكل عضو صوت واحد، لكن الدائمين يمتلكون حق النقض (الفيتو)، ووفقًا للفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، تشمل مهام مجلس الأمن:-

حفظ السلم والأمن الدوليين، وإصدار قرارات ملزمة في حال وجود تهديد للسلم أو خرق له، فرض العقوبات الاقتصادية أو العسكرية، وتفويض استخدام القوة أو تشكيل قوات حفظ السلام. وتتص المادة ٢٧ من الميثاق على أن: صدور القرار يتطلب موافقة ٩ أعضاء على الأقل، بشرط ألا يستخدم أي عضو دائم حق النقض.

١٦. إبراهيم، نبيل. (٢٠٢٢). «حق النقض في مجلس الأمن بين النص والممارسة». المجلة القانونية الدولية. جامعة القاهرة.

قرار مجلس الأمن.

يُعتبر الفيتو الأداة الأساسية التي تُستخدم لتعطيل أي قرار لا يتماشى مع مصالح أحد الأعضاء الدائمين، وهنا نشير إلى عدد مرات استخدامه في الألفية الثالثة: فالولايات المتحدة استخدمته أكثر من ٢٥ مرة، معظمها لصالح إسرائيل، وروسيا استخدمته أكثر من ٣٠ مرة، خصوصًا لحماية النظام السوري، والصين استخدمت منه أقل لكنه دائمًا بالتنسيق مع روسيا.

ووصف الأمين العام الأسبق كوفي عنان الفيتو بأنه «أداة تقويض للعدالة الدولية حين تُستخدم لأغراض قومية ضيقة»^(١٧)، هذا وتُمارس الدول الكبرى نفوذًا غير رسمي على الأعضاء غير الدائمين عبر الضغوط الاقتصادية والسياسية، في العديد من الملفات (كاليمن، سوريا، أوكرانيا)، وبدا واضحًا أن القرار الأممي مرهون بالتوافقات خارج القاعة. آثار اختلال التوازن داخل المجلس.

لاشك أن هذا الاختلال له آثار عديدة منها^(١٨):-

١٧. Annan, K. (2005). In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All. United Nations.p.17.

١٨. الأشعل، عبد الله. (٢٠٢١). الأمم المتحدة والقانون الدولي في ظل اختلال موازين القوى. القاهرة: دار الشروق.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

أ) تعطيل إرادة الأغلبية الدولية: مثال: فشل مجلس الأمن في إدانة الاستيطان الإسرائيلي رغم وجود ١٤ صوتًا مؤيدًا، بسبب فيتو أمريكي واحد.

ب) ازدواجية المعايير: التدخل السريع في بعض الحالات (ليبيا ٢٠١١)، تقاعس تام في حالات أخرى (رواندا، فلسطين، سوريا).

ت) تآكل مصداقية المنظمة: أظهر استطلاع أجراه Pew Research Center عام ٢٠٢٣ أن ٦١٪ من سكان العالم في الدول النامية يرون أن مجلس الأمن يخدم مصالح الأقوياء فقط (Pew, ٢٠٢٣).

ث) شلل مؤسسي في الأزمات الكبرى: مثال: أزمة أوكرانيا ٢٠٢٢-٢٠٢٤ حيث استُخدم الفيتو الروسي والأمريكي مرارًا، مما أدى إلى لجوء العالم إلى الجمعية العامة لإصدار القرارات الرمزية.

محاولات إصلاح مجلس الأمن.

أ. أبرز المبادرات.

1) تقرير الأمم المتحدة (٢٠٠٥): دعا إلى توسيع عضوية المجلس وإصلاح نظام الفيتو.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

(2) مبادرة مجموعة G٤ (ألمانيا، الهند، البرازيل، اليابان): تطالب بعضوية دائمة.

(3) مبادرة الاتحاد الإفريقي: تطالب بتمثيل دائم لأفريقيا.

ب. عوائق الإصلاح.

(1) المعارضة الشرسة من الدول الخمس الدائمة لأي مساس بامتيازاتها.

(2) غياب الإجماع العالمي حول شكل الإصلاح المطلوب.

(3) تعقيدات التعديل الدستوري لميثاق الأمم المتحدة، الذي يتطلب تصديق جميع الدول الدائمة العضوية وهو بالأحرى يمكن حدوثه في الأجل القريب على الأقل.

يقول المفكر السياسي Thomas Weiss: «مطالبة مجلس الأمن بإصلاح نفسه أشبه بطلب من الحيتان أن تنظم شباك الصيد».

نماذج تأثير الفيتو في الألفية الثالثة.

السنة	الدولة المستخدمة للفيتو	الموضوع	الأثر
2011م.	روسيا/الصين.	سوريا- وقف العنف.	تعطيل قرار يدعو لإجراءات رادعة.
2016م.	الولايات المتحدة.	فلسطين- وقف الاستيطان.	إسقاط القرار رغم تأييد 14 دولة.
2022م.	روسيا.	أوكرانيا- إدانة الغزو.	نقل الملف للجمعية العامة.

** هذا الجدول من انتاج الباحث وفقاً لما ورد بالدراسة.

ويكشف تحليل بنية مجلس الأمن وآليات اتخاذ القرار فيه عن خلل بنيوي جوهري يهدد شرعية وفعالية النظام الدولي المعاصر، فالقرار الأممي وإن بدا قانونياً في صياغته، إلا أنه في الحقيقة نتاج لمعادلات القوة والهيمنة داخل المجلس.

ويُعد حق النقض (الفيتو) أكبر عائق أمام تطبيق مبادئ العدالة الدولية والمساواة، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في تركيبة المجلس، وتعديل آليات اتخاذ القرار فيه، حتى تستعيد المنظمة العالمية مصداقيتها أمام الشعوب والدول الأعضاء على حد سواء.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

ثامناً: فعالية قرارات الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف التنموية والإنسانية (٢٠٠٠-٢٠٢٥).

لم تقتصر مهام الأمم المتحدة في الألفية الثالثة على حفظ الأمن والسلم الدوليين، بل اتسعت لتشمل ملفات التنمية المستدامة، القضاء على الفقر، حقوق الإنسان، تمكين المرأة، حماية البيئة، والتصدي للأوبئة والكوارث، ولقد أصدرت المنظمة عشرات القرارات ذات الصلة بهذه القضايا من خلال الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من الأجهزة، في إطار ما يُعرف بـ «الأجندة الدولية للتنمية».

وهنا يسعى الباحث إلى تقييم فعالية هذه القرارات من حيث الجدوى، الالتزام، والنتائج، مستنداً إلى التحليل المقارن والميداني لمخرجاتها خلال ربع قرن.

1) الأطر العامة للأهداف التنموية والإنسانية في الأمم المتحدة.

أ. أهداف الألفية الإنمائية (MDGs) (٢٠٠٠-٢٠١٥).

اعتمدها قادة العالم في قمة الألفية عام ٢٠٠٠، وتركزت في ثمانية

أهداف أبرزها:-

(1) تقليص الفقر المدقع.

(2) تعميم التعليم الأساسي.

(3) تحسين صحة الأمهات.

(4) مكافحة الإيدز والملاريا.

ب. أهداف التنمية المستدامة (SDGs) (٢٠١٥-٢٠٣٠)^(١٩).

اعتمدت بقرار الجمعية العامة رقم ١/٧٠/A/RES، وتتضمن ١٧ هدفاً، من أبرزها: -

(1) القضاء على الجوع، تحقيق المساواة بين الجنسين، العمل المناخي، العدالة، والمؤسسات القوية.

(2) يُعد القرار ١/٧٠/A/RES بمثابة خارطة طريق دولية شاملة للأمم المتحدة في الشأن التنموي (UN, ٢٠١٥).

١٩. العيسوي، نهى. (٢٠٢٠). «أهداف التنمية المستدامة في السياسات الدولية». المجلة الدولية للدراسات الإنسانية.

see also-United Nations. (2015). Resolution A/RES/70/1: Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.

ج. تحليل مضمون قرارات الأمم المتحدة في هذا السياق.

(1) اللغة التوافقية والغموض تتسم بها معظم القرارات بالتوصية العامة، دون إلزام قانوني.

(2) غياب آليات واضحة للتمويل أو الرقابة، مما يضعف تنفيذها.

(3) التكرار في الصياغة دون تطوير في المحتوى إذ أن كثيراً من القرارات تُعيد التأكيد على الالتزامات القديمة، دون أدوات جديدة للتنفيذ، وهنا نشير إلى مجموعة من أمثلة تحليلية:-

• القرار 288/66/A/RES (2012): المستقبل الذي نصبو إليه، في قمة «ريو+20»، يتضمن عبارات عامة دون مؤشرات قياس أو جزاءات^(٢٠).

• القرار 4/74/A/RES (2019): حول المرأة والتنمية، يعيد التأكيد على مضامين القرارات السابقة دون تقدم فعلي^(٢١).

٢٠. United Nations. (2012). Resolution A/RES/66/288: The Future We Want.

٢١. عبد السلام، خديجة. (2018). «دور الأمم المتحدة في تمكين المرأة». مجلة العلوم الاجتماعية

د. تقييم النتائج الميدانية للقرارات التنموية.

(1) التنمية البشرية ومؤشرات الفقر.

وفقًا لتقارير UNDP، انخفضت نسبة الفقر عالميًا حتى ٢٠١٥، لكنها ارتفعت مجددًا بعد جائحة كورونا بنسبة ٨,٥٪ في بعض الدول الأفريقية^(٢٢) التفاوت الكبير بين دول الشمال والجنوب لا يزال قائمًا.

(2) الصحة العالمية.

قرارات المنظمة ساهمت في تحسين معدلات تطعيم الأطفال، وانخفاض وفيات الأمهات، لكن جائحة كوفيد-١٩ أظهرت هشاشة النظام الصحي العالمي، وفشله في التوزيع العادل للقاحات.

(3) المساواة بين الجنسين.

ورغم عشرات القرارات، فإن الفجوة الجندرية لا تزال واسعة في دول كثيرة، ولا تتجاوز نسبة النساء في البرلمانات العالمية ٢٦٪ حتى ٢٠٢٢^(٢٣).

٢٢. UNDP. (2021). Human Development Report 2021/2022.

see also-World Health Organization. (2021). Global Vaccine Distribution Report.

٢٣. UN Women. (2022). Gender Equality Facts and Figures.

4) البيئة والعمل المناخي.

رغم قرارات الأمم المتحدة، فإن الانبعاثات الكربونية ارتفعت في معظم الدول الصناعية. وهنا نشير إلى أن قرار باريس للمناخ (٢٠١٥) تعرّض لانسحابات سياسية (كالانسحاب الأمريكي في عهد ترامب) وضعف فاعليته.

هـ. التحديات البيئية التي تُقيد فعالية هذه القرارات.

• عدم الإلزام القانوني للقرارات التنموية والإنسانية، إذ تصدر عن الجمعية العامة.

• تضارب الأولويات الوطنية مع الأهداف الأممية، خاصة في الدول النامية ذات الأزمات السياسية والاقتصادية.

• هيمنة المانحين على الأجندة الدولية، مما يجعل التمويل مشروطاً بالرؤية الغربية.

البيروقراطية داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها، والتي تؤخر التنفيذ وتدفع التكاليف.

9. دور المنظمات الأممية التابعة.

تعزز فعالية القرارات من خلال برامج تنفيذية عبر:

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

• صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

• منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

• منظمة الصحة العالمية (WHO).

ولكن معظم هذه الهيئات تعاني من نقص التمويل. ازدواجية البرامج. تسييس المساعدات. ورغم صدور مئات القرارات التنموية والإنسانية خلال الألفية الثالثة، إلا أن تأثيرها العملي ظل محدودًا وغير متوازن، بسبب ضعف الإلزام، وتضارب المصالح، وغياب المراقبة التنفيذية الجادة.

كما كشفت الأزمات الكبرى - مثل كوفيد-19، والجفاف في أفريقيا، والحروب - عن عجز مؤسسي في تحويل التوصيات الأممية إلى نتائج واقعية. ويبدو أن التحدي الأكبر هو إصلاح بنية صنع القرار التنموي داخل المنظمة، وربطه بشكل مباشر بالتمويل والمساءلة.

المطلب الثالث: إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتحديات المستقبل.

بعد مرور أكثر من ثمانية عقود على تأسيس الأمم المتحدة، تواجه المنظمة الدولية انتقادات متزايدة تتعلق بشرعيتها، فعاليتها، وتمثيلها العادل للدول، وقد تعمقت هذه الانتقادات في الألفية الثالثة مع تزايد تعدد الأقطاب، الأزمات الدولية، الفشل المتكرر في منع الحروب، ومحدودية الإنجاز في ملفات التنمية وحقوق الإنسان.

ولذلك يناقش هذا المطلب الجهود الدولية المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة، خصوصاً مجلس الأمن، ويستعرض أهم التحديات التي تعترض هذه الإصلاحات، كما يقترح نماذج مستقبلية لإعادة هيكلة المنظمة بما يعزز من عدالتها وفعاليتها.

أولاً: مبررات الإصلاح في الألفية الثالثة.

أ) تغير موازين القوى الدولية.

ب) لم تعد القوى الخمس الدائمة تمثل الثقل العالمي الجديد: (صعود الهند، البرازيل، ألمانيا، الاتحاد الأفريقي...).

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

ت) ظهور تحالفات جديدة (BRICS، G٢٠) خارج إطار الأمم المتحدة فشل المنظمة في أزمات حاسمة.

ث) الإبادة في رواندا، انهيار ليبيا، الحرب في سوريا، العدوان على غزة، الغزو الروسي لأوكرانيا.

ج) ازدواجية المعايير وتسييس القرارات.

ح) حماية إسرائيل بالفيتو الأمريكي، إسقاط قرارات بشأن اليمن أو فلسطين، مقابل تسريع إجراءات في ملفات أخرى كليبيا.

خ) ضعف تمثيل الجنوب العالمي.

د) أفريقيا وأمريكا اللاتينية بلا مقاعد دائمة في مجلس الأمن.

ذ) عجز الأجهزة التنموية عن مواكبة الأزمات العالمية.

ر) كوفيد-١٩، الكوارث المناخية، ارتفاع معدلات الجوع.

ويؤكد الأمين العام الأسبق بان كي مون أن «عدم إصلاح الأمم المتحدة يُهدد استمرارها بوصفها منظمة ذات شرعية عالمية»^(٢٤).

٢٤. Ban Ki-moon. (2015). Statement on UN Reform. United Nations Press.p.62

(1) مبادرات إصلاحية رئيسية.

أ. تقرير «عالم أكثر أمناً- الأمم المتحدة (٢٠٠٥)»^(٢٥)، حيث دعا إلى: توسيع مجلس الأمن، وإنشاء هيئة لحقوق الإنسان، وتقوية الدور الوقائي للأمم المتحدة.

ب.مقترح مجموعة G٤ (ألمانيا، اليابان، الهند، البرازيل) حيث^(٢٦):المطالبة بعضوية دائمة جديدة لتمثيل القوى الاقتصادية الصاعدة.

(2) مبادرة الاتحاد الإفريقي: وتتمثل في المطالبة بمنح أفريقيا مقعدين دائمين مع حق الفيتو، في إطار «إجماع إزولويني».

(3) اقتراحات المجتمع المدني: إشراك المنظمات غير الحكومية في مراقبة تنفيذ القرارات، تعزيز شفافية التصويت داخل الجمعية العامة.

ثانياً: التحديات التي تعوق الإصلاح^(٢٧).

أ) معارضة الدول الخمس الدائمة: لا ترغب أي قوة عظمى في التخلي عن امتيازاتها التاريخية، خاصة الفيتو.

٢٥. United Nations. (2005). A More Secure World: Our Shared Responsibility.

٢٦. G4 Joint Declaration. (2020). On Expansion and Reform of the UN Security Council.

٢٧. الأشعل، عبد الله. (٢٠٢١). إصلاح الأمم المتحدة ضرورة للعدالة الدولية. القاهرة: دار الشروق.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

ب) صعوبة تعديل ميثاق الأمم المتحدة: يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء ومصادقة الخمس الدائمين.

ت) عدم الاتفاق بين الدول المطالبة بالإصلاح: تنافس بين الهند وباكستان، البرازيل والمكسيك، جنوب إفريقيا ومصر ونيجيريا.

ث) الخشية من تعقيد هيكل المنظمة أكثر: توسيع مجلس الأمن دون إصلاح آليات اتخاذ القرار قد يزيد من الجمود.

ثالثاً: نماذج مقترحة لإصلاح الأمم المتحدة^(٢٨).

التحديات	المزايا	المقترح	النموذج
رفض القوى الكبرى	تحسين التمثيل الإقليمي	إضافة ٦ أعضاء دائمين دون فيتو	توسيع مجلس الأمن
يحتاج تعديل الميثاق	تقليل الشلل المؤسسي	تقييد استخدامه في القضايا الإنسانية	إصلاح آلية الفيتو
قراراتها غير ملزمة	تفعيل مبدأ المساواة بين الدول	منحها صلاحيات رقابية على مجلس الأمن	تقوية الجمعية العامة
معارضة الغرب	إعادة التوازن في الهيكل الأممي	تعزيز مشاركة الدول النامية في القرار الدولي	إنشاء غرفة دول الجنوب

* هذا الجدول من إعداد الباحث بناء على ما جاء في الدراسة.

٢٨. عبيد، مصطفى. (٢٠٢٢). «رؤية عربية لإصلاح مجلس الأمن». المجلة الدولية للدراسات الاستراتيجية.

رابعاً: آفاق المستقبل - نحو أمم متحدة جديدة^(٢٩).

أ) أمم أكثر تمثيلاً: حيث يمكن إدماج القوى الصاعدة والمؤثرة إقليمياً في اتخاذ القرار، والاعتراف بدور المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، آسيان، الجامعة العربية).

ب) أمم أكثر ديمقراطية: وهذا يعني إصلاح نظام التصويت في مجلس الأمن بحيث لا تحتكره الخمس الكبرى، مع تفعيل دور المجتمع المدني العالمي.

ت) أمم أكثر فاعلية: وهذا يقتضى ربط القرارات التنموية بآليات تمويل شفافة ومُلزمة، وتطوير أدوات التدخل السلمي والاستباقي.

ث) أمم أكثر إنسانية: والمقصود قليص التسييس في قضايا الإبادة والاحتلال، مع منع استخدام الفيتو في قضايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

كتب Richard Falk: «إن الأمم المتحدة إما أن تُصلح نفسها أو تتحوّل إلى هيكل رمزي عاجز عن التأثير في عالم تسوده الفوضى»^(٣٠).

٢٩. عبيد، مصطفى. (٢٠٢٢). «رؤية عربية لإصلاح مجلس الأمن». المجلة الدولية للدراسات الاستراتيجية.

٣٠. Falk, R. (2018). Reforming the UN in the 21st Century: Between Idealism and Geopolitics. Pluto Press.p.119.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

إن كشف القراءة النقدية لأداء الأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة عن حقيقة صادمة فالمنظمة الأممية التي أنشئت لحماية السلام والعدالة أصبحت في كثير من الأحيان رهينة للقوى العظمى، عاجزة عن حل الأزمات الكبرى أو إنفاذ قراراتها، ويبدو أن مستقبل الأمم المتحدة يتوقف على قدرتها على الإصلاح البنوي الحقيقي، خصوصاً في مجلس الأمن، وأن تتبنى نهجاً عالمياً قائماً على التعددية والعدالة والمساءلة، بدون ذلك، ستفقد المنظمة تدريجياً قدرتها على التأثير وستتحول إلى مؤسسة شكلية في نظام دولي مأزوم.

خاتمة.

انطلقت هذه الدراسة من فرضيات علمية حاولت اختبار مدى فاعلية قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة، وتحديد العوامل المؤثرة في مسارها، وتحليل موقع المنظمة في مواجهة التحولات الدولية المتسارعة، ويهدف الباحث إلى تقديم قراءة تحليلية للنتائج المستخلصة من الدراسة، في ضوء الفرضيات الأساسية التي بُنيت عليها، مع تقديم رؤية توصيائية قابلة للتطبيق لإصلاح مسار العمل الأممي وتعزيز فاعلية قراراته في المستقبل.

أولاً: نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

(1) قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة لم تحقق التوازن بين الطابع القانوني والواقع السياسي.

لقد أثبتت الدراسة، عبر تحليل حالات (فلسطين، العراق، ليبيا، سوريا، أوكرانيا)، أن القرار الأممي يتأثر بموازن القوى الدولية أكثر من النصوص القانونية، مما أفرغ الكثير من القرارات من مضمونها، رغم صدورها تحت غطاء قانوني، كما أن ازدواجية المعايير والفتوى السياسي عطّلا تفعيل مضامين قانونية عادلة، كما في الحالة الفلسطينية (القرار ٢٣٣٤، ٢٠١٦).

(2) غياب آليات تنفيذ فعالة يمثل السبب الرئيس وراء ضعف أثر القرارات الدولية.

لقد أكدت نتائج البحث أن افتقار الأمم المتحدة إلى جهاز تنفيذي مستقل وغياب أدوات الردع الواقعية، يُعد من أهم أسباب فشل القرارات، خاصة تلك الصادرة عن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل المثال لم تُفعل أي آلية عقابية ضد إسرائيل، أو ضد الأطراف المتسببة في النزاعات الأهلية في سوريا واليمن رغم صدور القرارات الأممية المتكررة.

3) القرارات التنموية والإنسانية للأمم المتحدة لم تؤدِ إلى نتائج ملموسة في الدول النامية.

تُظهر تقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة (UNDP، UN Women) أن مؤشرات الفقر، البطالة، التفاوت الجندي، وانعدام الأمن الغذائي، ما تزال مرتفعة في غالبية دول الجنوب العالمي، رغم القرارات التنموية العديدة، إذ تبين أن توصيات الجمعية العامة تفتقر إلى إلزامية التطبيق، ولا تُرفق بآليات تمويل كافية أو مساءلة حقيقية.

4) الهيمنة السياسية للدول الكبرى على مجلس الأمن تُعيق إصلاح الأمم المتحدة.

أثبتت الدراسة أن الدول الخمس الدائمة العضوية تفرض واقعًا سياسيًا غير عادل داخل مجلس الأمن، من خلال الفيتو أو عبر الضغط على الأعضاء غير الدائمين. وقد فشلت جميع المبادرات الإصلاحية حتى الآن نتيجة هذا الواقع، مما يجعل أي مشروع إصلاحي مرهونًا بإرادة هذه القوى، لا بمتطلبات العدالة الدولية أو المطالب الإقليمية، مثل: (إفريقيا أو مجموعة G٤).

ثانياً: نتائج الدراسة.

يشير الباحث إلى أهم النتائج في الآتي:-

- (1) الأمم المتحدة فقدت كثيراً من مصداقيتها بسبب العجز المتكرر في مواجهة الأزمات العالمية الكبرى.
- (2) القرارات الأممية تتفاوت من حيث القوة والتأثير حسب الجهة المصدرة (مجلس الأمن، الجمعية العامة).
- (3) الفيتو يُعد أكبر معوق لإصدار وتنفيذ قرارات منصفة في القضايا السياسية والإنسانية. الإصلاح الحقيقي للمنظمة يتطلب تعديل ميثاقها، وهو ما يصطدم بعقبات سياسية ودستورية.
- (4) ثمة تحول دولي تدريجي نحو تعزيز دور الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية لتجاوز شلل مجلس الأمن.
- (5) القرارات التنموية تفتقر للفاعلية لأنها لا ترتبط بموازنات ملزمة أو عقوبات على الدول غير الملتزمة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

(6) هناك حاجة لتطوير أدوات الرقابة والمتابعة داخل منظومة الأمم المتحدة، وربط القرارات بأدوات التنفيذ الحقيقية.

ثالثاً: التوصيات.

من خلال الدراسة يوصي الباحث بالآتي:-

(1) إصلاح مجلس الأمن: بتوسيع عضويته ليشمل تمثيلاً عادلاً لإفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، وتقييد استخدام حق النقض، خصوصاً في القضايا الإنسانية والمرتبطة بالإبادة الجماعية، ووضع آلية للرقابة الداخلية على قرارات مجلس الأمن.

٢. تعزيز دور الجمعية العامة: بمنح الجمعية العامة صلاحيات رقابية وربط قراراتها بموازنات برمجية مع تطوير آلية لمساءلة الدول الأعضاء عن مدى التزامها بالتوصيات الأممية.

٣. بناء آليات تنفيذية فعالة بإنشاء هيئة مستقلة داخل الأمم المتحدة: تتابع تنفيذ القرارات الصادرة، وربط تنفيذ القرارات بأجهزة التمويل الدولي مثل البنك الدولي وصندوق النقد.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

٤. تمكين المنظمات الإقليمية وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: مثل الاتحاد الأفريقي، آسيان، الجامعة العربية، مع تفويض هذه المنظمات بتنفيذ قرارات أممية في مناطقها الجغرافية.

٤. ديمقراطية القرار الأممي: بإشراك المجتمع المدني والأكاديميين في مراجعة القرارات التنموية والإنسانية، وجعل جلسات التصويت أكثر شفافية، وتسجيل المواقف الوطنية علناً.

وأخيراً يمكن القول بأن: نتائج الدراسة تؤكد أن مستقبل الأمم المتحدة كمنظمة فاعلة يعتمد على مدى قدرتها على تجاوز الجمود السياسي والهيكلي الذي تعاني منه منذ عقود، وإذا لم يتم إصلاح حقيقي ينهي احتكار القرار ويعيد الاعتبار للعدالة الدولية، فإن المنظمة ستتحول تدريجياً إلى جهاز رمزي هش، غير قادر على الوفاء بميثاقه في الإصلاح بات ضرورة وجودية، لا مجرد مطلب أكاديمي أو أخلاقي.

ويمثل هذا البحث قراءة تحليلية معمقة في قرارات الأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة، وقد سعى إلى تقييم مدى فاعلية هذه القرارات، ومدى التزام المنظمة بمبادئ ميثاقها، وموقعها في ظل تحولات النظام الدولي المتسارعة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (قرارات الأمم المتحدة في الألفية الثالثة).

من خلال تحليل الأبعاد السياسية والقانونية والتنموية، تبين أن الأمم المتحدة، رغم ما تملكه من رمزية دولية وإرث قانوني، لم تكن قادرة على فرض العدالة أو حفظ السلم العالمي بشكل فعال، خاصة في ظل استمرار الهيمنة غير المتوازنة للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ولقد كشفت الدراسة عن أزمة بنيوية عميقة داخل النظام الأممي، ترتبط أساسًا باحتكار القرار وتسييس المواقف، واستعمال أدوات مثل «الفيتو» لعرقلة العدالة الدولية، وعلى الصعيد التنموي، وتبين أن عشرات القرارات التنموية والإنسانية التي صدرت منذ عام ٢٠٠٠، ورغم طابعها الطموح ظلت محدودة التأثير نتيجة غياب آليات التنفيذ وضعف التمويل، وعدم إلزام الدول الكبرى بمضمونها.

وإن الألفية الثالثة- التي حملت معها وعودًا بالسلام والتعاون والتنمية المستدامة- تحوّلت في الواقع إلى حقبة تشهد تصاعدًا في النزاعات، وتراجعًا في احترام القانون الدولي، وتدهورًا في مكانة الأمم المتحدة كضامن للأمن والشرعية.

ولذلك فإن إصلاح المنظمة الأممية لم يعد ترفاً سياسياً بل ضرورة تاريخية، إذا ما أراد المجتمع الدولي الحفاظ على بنية دولية قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة والمستقبلية.

وتؤكد الدراسة في ختامها أن مستقبل الأمم المتحدة مرهون بقدرتها على إعادة التوازن إلى نظامها، وتوسيع قاعدة التمثيل داخل مؤسساتها، وتقييد أدوات الاحتكار والهيمنة، وتفعيل أدوات المساواة الدولية، بحيث تتحول من منظمة تخضع لسطوة الأقوياء، إلى مؤسسة تعبر عن ضمير البشرية وتحمي الضعفاء، وتؤسس لنظام عالمي أكثر عدالة وإنصافاً.

2020-1441

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

المراجع.

أولاً: المراجع العربية.

- 1) الأشعل، ع. (٢٠٢١). الأمم المتحدة والقانون الدولي في ظل اختلال موازين القوى. القاهرة: دار الشروق.
- 2) إبراهيم، ن. (٢٠٢٢). «حق النقض في مجلس الأمن بين النص والممارسة». المجلة القانونية الدولية، جامعة القاهرة.
- 3) العيسوي، ن. (٢٠٢٠). «أهداف التنمية المستدامة في السياسات الدولية». المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، العدد ١٢.
- 4) عبد السلام، خ. (٢٠١٨). «دور الأمم المتحدة في تمكين المرأة». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢٧، ص. ١٥٥-١٧٢.
- 5) عبيد، م. (٢٠٢٢). «رؤية عربية لإصلاح مجلس الأمن الدولي». المجلة الدولية للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٩.
- 6) شفيق، ع. (٢٠١٧). «دور الأمم المتحدة في النزاع السوري». مجلة القانون الدولي الإنساني، جامعة عين شمس، المجلد ٨، ص. ٩١-١٠٥.
- 7) عبد الحليم، م. (٢٠١٥). «ليبيا: القرار ١٩٧٣ بين الحماية والتدخل».

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (<https://www.dohainstitute.org>)

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية.

- 1) Annan, K. (2005). In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All. United Nations. Ban Ki-moon. (2015).
- 2) Falk, R. (2017). Palestine's Horizon: Toward a Just Peace. Pluto Press. Falk, R. (2018).
- 3) Howard, L. M. (2019). Power in Peacekeeping. Cambridge University Press.
- 4) Pew Research Center. (2023). Global Attitudes on the United Nations and Security Council Reform. (<https://www.pewresearch.org>).
- 5) Reforming the UN in the 21st Century: Between Idealism and Geopolitics. Pluto Press.
- 6) Reforming the United Nations: Legitimacy, Effectiveness and Power Af-

ter Iraq. NYU Press.

7) RT News. (2016). Putin slams UN cover for NATO intervention in Libya(<https://www.rt.com/news>).

8) Statement on UN Reform. United Nations Press. Chesterman, S. (2011).

9) UN News. (2022). UN Chief: “World is Broken” amid Ukraine War. <https://news.un.org/en/story/2022/03/1113682>

UNDP. (2021). Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives. United Nations Development Programme.

10) UN Women. (2022). Gender Equality: Facts and Figures(<https://www.unwomen.org>).

11) United Nations General Assembly. (2012). Resolution 67/19: Status of Palestine in the United Nations.

12) United Nations General Assembly. (2022). Resolution ES-11/1: Aggres-

sion against Ukraine.

- 13) United Nations Security Council. (2003). Resolution 1483 (Iraq).
- 14) United Nations Security Council. (2011). Resolution 1973 (Libya).
- 15) United Nations Security Council. (2016). Resolution 2334 (Israeli settlements).
- 16) United Nations. (2005). A More Secure World: Our Shared Responsibility. Report of the High-Level Panel on Threats, Challenges and Change.
- 17) United Nations. (2012). Resolution A/RES/66/288: The Future We Want. General Assembly>
- 18) United Nations. (2015). Resolution A/RES/70/1: Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.
- 19) United Nations. (2019). Resolution A/RES/74/4: Women in Development.
- 20) Weiss, T. G. (2016). What's Wrong with the United Nations and How to Fix It (2nd ed.). Polity Press.



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020